

على الحافة

أية «بيئة» من باريس 4؟

حبيب معلوف

ما هي المشاريع المصنفة «بيئية» التي ستعرض على مؤتمرات التمويل الدولية التي يتم التحضير لها؟ لا سيما مؤتمر باريس 4 المخصص لدعم «الاستثمار» في لبنان؟ كيف سيتم تصنيفها واختيارها؟ ومن حدّد الحاجات ووضع الخطط ومع من تمّ مناقشتها وإشباعها درساً؟

يقال إن بينها ما يتعلق بالنفايات الصلبة والمياه المتبدلة والسدود السطحية لتخزين المياه، بالإضافة إلى المشاريع في البنية التحتية... وكلها مشاريع تحتاج إلى دراسات تخطيط استراتيجية، أو دراسات بيئية معمقة، كان يجب أن تندرج ضمن استراتيجية التنمية المستدامة... التي لم تُجز بعد! فعلى أيّ أساس سيتم طلب التمويل؟! وهل نحن بحاجة فعلاً لتمويل خارجي، أو حتى للمشاركة مع القطاع الخاص لمعالجة مشاكل ناتجة في معظمها عن سوء الإدارة وفسادها أكثر من أيّ سبب آخر؟!

في موضوع النفايات الصلبة، لم تذهب الحكومة في الاتجاه الصحيح، مع الإشارة إلى أن الاتجاهات التي تُرضي المستثمرين (الدوليين أو المحليين) ليست بالضرورة هي الاتجاهات الصحيحة التي يُفترض تحديدها. مع العلم أيضاً أن «ملخص السياسات» في إدارة النفايات الذي تبنته الحكومة دون نقاش، لم يتبنّ المبادئ الاستراتيجية التي تحدّد أيّاً من الاتجاهات يجب أن نسلك وما هو نوع المشاريع التي يُطلب تمويلها، خصوصاً أن بعض من يخطط في وزارة البيئة، لم يقتنع بدمج جميع أنواع النفايات في استراتيجية واحدة وظلّ مصرّاً على فصل تلك الصلبة عن السائلة (لعدم الاختصاص)! بالإضافة إلى عدم مناقشة مبادئ يمكن أن نتجنّب فيها الكثير من النفايات المصنّعة خطرة، لا سيما مبدأ الاسترداد. فإذا عرفنا أن معظم النفايات المصنّعة خطرة هي مستوردة، (وأن أوروبا لا تزال المصدر رقم واحد إلى لبنان)، لكنّ استفدنا من فرصة عقد المؤتمرات للبحث في كيفية استرداد بعض أنواع السلع التي تتحول إلى نفايات خطرة إلى بلد المنشأ فلا نحرّقها أو نطمرها أو نرميها في البر والبحر.

ولو كانت لدينا استراتيجية للتنمية المستدامة، والتي كان من المفترض من بين أول مهامها تحديد الولايات، لكانت منحت الأولوية لتجنّب الضرر على إنشاء مشاريع تصنّف «تنموية». وفي هذه الحال، أولوية معالجة مياه الصرف على إنشاء السدود السطحية لجمع المياه غير الضرورية، والتي تأخذ عادة الحصة الأكبر من التمويل، حسب «استراتيجية» المياه عام 2010. فكيف نطلب إنشاء سدود سطحية في وديان يتم تحويل مياه الصرف إليها؟! ثم كيف نجمع كميات إضافية من المياه في حين الأولوية لمعالجة الهدر في الشبكات الذي يتجاوز الـ30%؟!

وحسب ما سرّب من التحضيرات لتمويل المشاريع التي قد تبلغ ما يقارب 17 مليار دولار، فإن الحصة الأكبر المطلوبة هي لقطاع النقل والطرق والجسور، وهي مشاريع لمصلحة تجار السيارات الصغيرة (والشركات المنتجة طبعاً) أكثر مما هي لمصلحة التنمية في لبنان! مع العلم أننا لم نتعلم شيئاً من التجارب التاريخية في هذا المجال، إذ أخذت مشاريع البنية التحتية منذ بداية التسعينيات حصة الأسد من تمويل المشاريع، في وقت زادت أزمة السير بدل أن تنخفض (مع استنزاف الاقتصاد الوطني بالعملات الصعبة وزيادة فاتورة الاستشفاء لمعالجة الأمراض الناجمة عن تلوث الهواء).

ولا زلنا نسير في نفس المنهجية الاستنزافية! حال الصرف الخاطئة على توسيع الطرق والجسور مثل حال السدود السطحية التي تأتي في المرتبة الثانية (لطلب التمويل) والتي لا نحتاجها أبداً، مثل حاجتنا لسياسات غير مكلفة لتشجيع النقل العام وسياسات ضبط الاستهلاك ووقف السرقة والهدر في قطاع المياه، كما في قطاع الطاقة.

تأخرت وزارة البيئة كثيراً في اقتراح استراتيجية للتنمية المستدامة، وقد كانت مهمة رئاسة الحكومة، الأكثر إلحاحاً من البحث عن تمويل خارجي غير ضروري، الإشراف عليها والدعوة لمناقشتها مع الوزارات والقطاعات المعنية كافة، قبل طلب الاستثمار من الداخل (القطاع الخاص) والخارج.

تنوع بيولوجي

هل ندع اللقلق، يعبر بسلام؟

فالطيور المحلّقة مثل اللقلق والبجع والجوارح بحاجة للتيارات الهوائية الساخنة التي تتكوّن فقط فوق البرّ وذلك كي ترتفع إلى علو شاهق يمكنها من التحليق لمساحات طويلة دون الحاجة إلى الرفرفة وبالتالي توفير الجهد والطاقة الأساسيين لنجاتها خلال الهجرة. من هنا نراها تحلق في دوائر وهي ترتفع مستعملة هذه التيارات الهوائية الصاعدة.

تدمير اماكن الراحة

الطيور المهاجرة بحاجة لأماكن للراحة الآمنة على طول طريقها حيث يمكنها العثور على ما يكفي من الغذاء لاستعادة قوتها. ولكن مع التدمير المستمر للموائل المهمة للطيور، على وجه التحديد الغابات والأماكن الرطبة، تصبح أماكن الراحة نادرة. كما أن صيد الطيور العشوائي واستعمال المبيدات السامة يزيد من الضغوط على الطيور المهاجرة.

قدرت جمعيات متابعة عدد الطيور التي تُقتل سنوياً في لبنان بأكثر من 2,6 مليون طير! تنتمي هذه الطيور إلى مختلف الأنواع المسوَّحة والمحمية. كما تقتل هذه الطيور خلال أيام السنة كلها دون احترام موسم التكاثر.

تعذد الوساكن والنتيجة واحدة

تُعتمد في لبنان وسائر عدة لقتل الطير منها ببنادق الصيد، الشبك، الدبق، ماكينات محاكاة أصوات الطيور، الطيور المسورة التي تُستعمل لجذب الطيور البرية لصيدها أو بغرض التقاطها وبيعها... إلخ.

في السنوات الأخيرة برزت أنواع جديدة من طرق القتل وهي مطاردة أسراب الطيور المحلّقة لمعرفة مكان مبيتها في الليل لإجهان عليها تحت جناح الظلام فقط من أجل لذة القتل. كما هنالك طرق أخرى وذلك باستعمال الأضواء في الليل تُنصب تحت شجرة خالية من الأوراق لجذب الطيور المهاجرة ليلاً مثل السمّن وغيرها. عند رؤية الضوء والشجرة يحط الطير للاستراحة ويتمّ قتله بأسخف الطرق الممكنة وبأكبر الأعداد!

ما الذي تغيّر؟

الآلاف الطيور المجروحة من الصيادين تموت سنوياً في لبنان عبثاً. منها ما يتمّ جلبه إلى جمعيات مهتمة أو أفراد ويتمّ الاعتناء بها على نفقة الأفراد. منها ما يموت ومنها ما يكون معوّقاً للأبد والأقوياء منها يتمّ إطلاقها. ينص القانون على أن موسم الصيد

في مثل هذه الأيام تبدأ الطيور المهاجرة رحلتها السنوية. يقع لبنان على ممرّ أساسي لهجرة الطيور عبر الصدع الأفريقي الأوراسي الذي يُعتبر الأهم في العالم بالنسبة للعديد من الطيور المهاجرة. جمعيات محلية وعالمية ناشدت رئيس الجمهورية لجعل هذا الممرّ آمناً للطيور المهاجرة. فهل تفشل السلطات المختصة في ضبط الوضع. بعد البدء بتطبيق قانون الصيد البري لأول مرة. بالرغم من التشكيك، أن السلطة التي لم تعرف تطبيق قرار المنع الكلي، كيف تستطيع أن تطبّق قرار «التنظيم» الخرافي؟!

بيّنت آخر الدراسات وجود أكثر من 395 نوعاً من الطيور في لبنان، منها ما هو مهاجر ومنها ما هو مقيم. يقع لبنان على أهم ممرات هجرة الطيور في العالم. كل سنة وخلال هجرة الربيع والخريف تمرّ الملايين من الطيور فوق لبنان في طريقها إلى مناطق تكاثرها في آسيا وأوروبا أو إلى مناطق اشتائها في أفريقيا.

عنف الزجاجة

إن طريق الطيران الأفريقي - البحر الأحمر في البحر الأحمر، الذي تعتبره جبال لبنان بمثابة «عنف الزجاجة» لها، هو أحد أهم خطوط الطيران للطيور المهاجرة في العالم، حيث تهاجر الطيور مرتين سنوياً في الربيع من الجنوب إلى الشمال وفي الخريف (بالعكس) من شمال الكرة الأرضية إلى الجنوب الدافئ. الطيور المهاجرة فوق لبنان تستوطن مساحة شاسعة تمتدّ من أوروبا إلى آسيا، بحيث أن لبنان هو عنق الزجاجة للطيور المحلّقة التي لا تستطيع الهجرة فوق البحر، وبالتالي عليها المرور عبر لبنان. من هنا فإن قتل مجموعة معيّنة من هذه الطيور المحلّقة قد يعني القضاء على المجموعة الكاملة لدولة معيّنة.

منح 16102 رخصة صيد بريّة خلال العام العاظمي ليس إنجازاً

وزارة البيئة تنظم قتل الطيور بدل حمايتها!

تمّ تسطير عدة مخالافات منها ما تمّت إحالته للسلطات المختصة كما تمّت مصادرة المئات من الطيور البرية والمعروضة للبيع في سوق الأحد في بيروت وتمّ إطلاقها. من ناحية أخرى كان هنالك تقصير في نواح أخرى ومناطق أخرى. لكن على المجتمع الأهلي مواصلة الضغط لدعم وتعزيز الإجراءات الإيجابية التي تمّ اتخاذها كما بالدلالة على نقاط التقصير لتحسينها.

رسالة مفتوحة

بالمناسبة، قامت مجموعة من 52 جمعية بيئية لبنانية وأوروبية من ضمنهم شركاء لجمعية الطيور العالمية BirdLife International في 28 بلداً بتوقيع رسالة مفتوحة موجهة إلى رئيس الجمهورية اللبنانية لتفعيل معاهدة السلام بين الإنسان والطيور في لبنان والتي كان قد أطلقها الرئيس عون في نيسان 2017. وتطالب الرسالة بالتشدد في تطبيق قانون نظام الصيد البري في لبنان (580/2004) خلال هجرة الربيع هذه السنة وفي جميع الأوقات، وبوقف قتل الطيور الممنوع صيدها وجعل سماء لبنان آمنة لعبور الطيور المهاجرة وخاصة طيور اللقلق. ختمت الرسالة: «مع اقتراب موسم هجرة الربيع نحن قلقون جداً على سلامة الطيور العائدة إلى أوروبا والتي ننتظر عودتها بشغف».

سرب
طيور
مهاجرة

